الحذف عند النحاة

إعداد

ياسر عبد الحميد مدني أحمد

ملخص البحث

عني النحاة بظاهرة الحذف منذ البدايات الأولى، وكان لهم دور كبير في بيان صورته، لذلك فإن النحاة قد نبهوا له وذكروا أسباب هذه الظاهرة وشروطها؛ وذلك لتعلقها بأبواب النحو العربي، فالحذف عندما يدخل على جملة ما فإن الإعراب يقتضي معرفة المحذوف، وموقعه قبل الحذف؛ لأن الإعراب لا يتم إلا بعد فهم المعنى، فالحذف هو إسقاط كلمة أو جملة أو أكثر، مع وجود قرينة تدل على المحذوف لفظا أو سياقا، وهو ظاهرة تدخل في مستويات اللغة المختلفة صوتيا وصرفيا ونحويا، فالحذف من الأساليب التي تدل على عبقرية اللغة في مراعاتها لذكاء المخاطب وقدرته على فهم الأسلوب الحالي مع ما يطرأ عليه من تغير بإسقاط جزء أو أكثر من أجزائه، ولعل أهم دواعي الحذف عند العرب هو الإيجاز والاختصار الذي يكسب العبارة قوة ويجنبها الثقل، ونجد النحاة قد التفتوا إلى ظاهرة الحذف ووضعوا لها قواعد مبنية على إدراك الاستعمال العربي، وليس على مجرد التقدير المتعسف، وأن التقدير الصحيح للمحذوفات عند النحاة يجب أن يراعي أمرين أساسيين هما: المعنى والصناعة النحوية، كما لا نجد فرقا بين الحذف والإضمار، فيوضع الإضمار موضع الحذف والعكس، وأن المعنى الذي يأخذه الكلام بعد الحذف يصبح أوسع دلالة وأكثر تأثيرا في النفس .

الكلمات الافتتاحية: الحذف الذكر الإضمار الإعراب التركيب

Research Summary

Presentation and delay Is a stylistic variable in the language; Because it Is a departure from the general rule and that

By shifting words from their original positions for a purpose required by the denominator, it is one of the pillars that

The science of meanings Is based on it, becausee it is closely related to the intention of the speaker and the state of the addressee.

The position in which the speech is delivered, the introduction and the rhetorical delay are closely related to the presumption of rank in Syntax, but it does not affect the memorized order, because it Is memorized and the styles do not differ In it.

Abdul-Qaher al-Jurjani gave introduction and delay a new look and a higher dimension, and transformed it fromThe grammatical lesson to the rhetorical lesson, and It included with him the unity of the subject, after he had been taught Sporadically in the books of those who preceded him, or it was seen on the basis that it leads to The moral complexity of speech, and it Is known that rhetoric is based on the grammatical basis It separates from It, and the integrity and integrity of the grammatical basis Is a condition that must be verified for the establishment.

Rhetorical lesson Because rhetoric is the conformity of speech to the requirements of the situation with Its eloquence, even if

Presenting or delaying a part of speech Is not arbitrary in the arrangement and composition of speech An Intentional act required by the utterance of a rhetorical purpose or a reason for it, whichh allows the speaker to expand To highlight the queen that he possesses in different contexts, and in whichh he has the courage that he can Contradicting one of the manifestations and clues of meaning without fear of confusion and relying on clues Others do.

Introductory words: Submission, delay, predicate, predicate, predicate

مقدمة

ظاهرة الحذف من الظواهر اللغوية التي تشترك فيها اللغات الانسانية، وتبدو مظاهرها في بعض اللغات أكثر وضوحا، مثل الذي نجده في لغتنا العربية؛ لما جبلت عليه من خصائصها الأصيلة من الميل إلى الإيجاز والحذف، ويعد الحذف من المباحث المهمة التي أشار إليها كل من النحاة والبلاغيين، واهتموا بها اهتماما كبيرا، وخصصوا له أبوابا كاملة في مؤلفاتهم وكتبهم، مع الاختلاف في طريقة التفسير والتحليل.

الحذف عند النحاة:

عني النحاة بظاهرة الحذف منذ البدايات الأولى، وكان لهم دور كبير في بيان صورته، لذلك فإن النحاة قد نبهوا له وذكروا أسباب هذه الظاهرة وشروطها؛ وذلك لتعلقها بأبواب النحو العربي، فالحذف عندما يدخل على جملة ما فإن الإعراب يقتضي معرفة المحذوف، وموقعه قبل الحذف؛ لأن الإعراب لا يتم إلا بعد فهم المعنى.

ونجد سيبويه قد ذكر الحذف في بداية كتابه في باب أسماه :" باب ما يكون في اللفظ من الأعراض: اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا "[١]، والمقصود بكلام سيبويه أنه يعد الحذف عارضا يعرض في الكلام، وأن الأصل أن يرد الكلام من غير حذف.

وأما كتاب سيبويه فنجده ينص في مواضع كثيرة على ضرورة الحذف لأسباب أدخلها البلاغيون فيما بعد في فن البلاغة كالتخفيف والإيجاز والاختصار، وبين أن العرب قد جرت عادتها على الحذف، وحبذته في أكثر من موضع طلبا للخفة، ولكن

[١]- الكتاب: سيبويه، صـ ٢٥/١

هذا الحذف لا يكون مطلقا، وإنما يشترط أن يكون المخاطب عالما به، فيعتمد المتكلم على بديهة السامع في فهم المحذوف فيقول: " وإنما أضمروا ما كان يقع مظهرا استخفافا، ولأن المخاطب يعلم ما يعنى، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: لا عليك، وقد عرف المخاطب ما تعنى، أنه لا بأس عليك "[١]، وهذا ما ذكره الخليل عندما سأله سيبويه عن حذف أجوبة الشرط في بعض الآيات القرآنية " فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام "[٢]، ففي الحذف لا بد من أن يكون المحذوف معلوما لدى السامع، وأنه سيفطن إليه لدلالة الكلام عليه .

وقد بين سيبويه أن الحذف قد يكون لسعة الكلام والاختصار، " وذلك قولك: مَتَى سير عليه؟ فيقول الحاج، وخفوق النجم... فإنَّما هو زَمَنَ مَقْدمِ الحاجِّ، وحين خُفوق النجم، ولكنَّه على سعة الكلام والاختصار"[٣]، أو يكون لكثرة الاستعمال فيقول" وما حُذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير"[٤]، وهذا ما نجده عند الخليل في تفسيره لحذف الفعل في قوله تعالى:" **انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ** "[٥]، إذ يقول :" كأَنّك قلت: انْتَهِ وادخل فيما هو خير لك، فنصبته لأنَّك قد عرفتَ أنّك إذا قلت له: انْتَهِ، أنَّك تحمله على أمر آخَر، فلذلك انتصب، وحذَفوا الفعل لكثرة استعمالهم إيَّاه في الكلام "[٦].

أما المبرد حينما تحدث عن الحذف أخذ بعين الاعتبار مكانة السامع الذي سيلقى الكلام إليه فقال :" ولو قلت على كلام متقدم عبد الله أو منطلق أو صاحبك أو ما أشبه هذا لجاز أن تضمر الابتداء إذا تقدم من ذكره ما يفهمه السامع، فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعون الهلال، فقال قائل منهم: الهلال والله أي: هذا الهلال، كذلك لو

---

[١]- الكتاب: سيبويه، صـ ٢٢٤/١

[٢]- الكتاب: سيبويه، صـ ١٠٣/٣

[٣]- الكتاب: سيبويه، صـ ٢٢٢/١

[٤]- الكتاب: سيبويه، صـ ١٣٠/٢

[٥]- سورة النساء: (من الآية: ١٧١)

[٦]- الكتاب: سيبويه، صـ ٢٨٣/١

كنت منتظرا رجلا فقلت زيد جاز على ما وصفت لك، ونظير هذا الفعل الذي يضمر إذا علمت أن السامع مستغن عن ذكره نحو قولك: إذا رأيت رجلا فد سدد سهما فسمعت صوتا: القرطاس والله أي: أصاب القرطاس، أو رأيت قوما يتوقعون هلالا، ثم سمعت تكبيرا قلت: الهلال والله، أي: رأوا الهلال "[١] .

ونجد المازني قد عبر عن وجود الحذف وميل العربية إليه فيقول: " واعلم أن العرب يحذفون الشيء وفي كلامهم ما هو أثقل منه، ويستثقلون الشيء وفي كلامهم ما هو أثقل منه مما يتكلمون به، فعلوا هذا لئلا يكثر في كلامهم ما يستثقلون، وكل ما فعلوا فله مذهب وحكمة "[٢]، فالحذف " من الأساليب التي تدل على عبقرية اللغة في مراعاتها لذكاء المخاطب وقدرته على فهم الأسلوب الحالي مع ما يطرأ عليه من تغير بإسقاط جزء أو أكثر من أجزائه "[٣].

أما ابن جني فقد تحدث عن الحذف بشكل مستقل في باب أسماه " باب في شجاعة العربية "[٤]، وسبب هذه التسمية قد يعود لأمرين:

أولا : إن الحذف هو إسقاط بعض أجزاء الكلام، وذلك يستوجب التشجيع على الكلام وطلب المزيد، وهذا ما بينه السيوطي بقوله :" وسمى ابن جِنّي الحذف شجاعة العربية، لأنه يشجع على الكلام "[٥].

---

[١]- المقتضب: المبرد، صـ ١٢٩/٤

[٢]- المنصف: ابن جني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م ، صـ ٢٩٩/٢.

[٣]- البحث الدلالي في مفاتيح الغيب: جليلة صالح،(رسالة دكتوراه)، كلية التربية، جامعة الكوفة١٤٢٨ه،صـ ١٤٧

[٤]- الخصائص: ابن جني ، صـ ٣٦٢/٢

[٥]- معترك الأقران في إعجاز القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ،دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م، صـ ٢٣٤/١

ثانيا: إن أسلوب الحذف أسلوب رفيع يقع في كلام الفصحاء الذين يتكلمون بكلام لا يستطيع سواهم من العامة الإتيان به، فالرجل الذي يتضمن كلامه الحذف كالرجل الشجاع الذي يقوم بأشياء لا يستطيع غيره القيام بها، وهذا ما بينه ابن يحيى العلوي في كلامه عن أسلوب الالتفات إذ قال: " الالتفات... يلقب بشجاعة العربية، والسبب في تلقيبه بذلك، هو أن الشجاعة هي الإقدام، والرجل إذا كان شجاعا فإنه يرد الموارد الصعبة، ويقتحم الورط العظيمة حيث لا يردها غيره، ولا يقتحمها سواه "[١].

وقد بين ابن جني أجزاء الكلام التي يلحقها الحذف، مع وضع شرط أساسي للحذف وهو أنه لا حذف إلا بدليل إذ يقول :" قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه"[٢]، فالحذف لا يحسن في كل حال، وإنما ينبغي ألا يتبعه نقص أو خلل في المعنى أو في التركيب، ولذا يجب أن يتأكد المتكلم من وضوح المحذوف في ذهن المتلقي وإمكان تخيله ومعرفته فالحذف جائز في كل ما يدل عليه دليل.

كما يرى أن سمة الإيجاز التي تتسم بها العربية وتعد من خصائصها الأصيلة، تجعل الحذف واردا فيها بكثرة فيقول :" واعلم أن العرب ـــــ مع ما ذكرنا ـــــ إلى الإيجاز أميل، وعن الإكثار أبعد، ألا ترى أنها في حال إطالتها وتكريرها مؤذنة باستكراه تلك الحال "[٣]، كما رأى أن كثرة الاستعمال تؤدي إلى التخفيف في الصيغ والتراكيب والتقاء الساكنين، أو حذف للهمزة أو لتوالي الأمثال، وحذف بعض الحركات، وإطراد ذلك في المضموم المكسور نحو: " رسل و كتف " إذ يعده ابن جني أدل دليل بفصلهم بين الفتحة وأختيها على ذوقهم الحركات، واستثقالهم لبعضها واستخفافهم للآخر[٤].

---

[١]- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ، المكتبة العصرية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ، صـ ٧١/٢

[٢]- الخصائص: ابن جني ، صـ ٣٦٢/٢

[٣]- الخصائص: ابن جني، صـ ٨٤/١

[٤]- ينظر: الخصائص، ابن جني، صـ ٧٦/١

وبين ابن جني أنه يمتنع الحذف في" توكيد الهاء المحذوفة في نحو قولك: الذي ضربت نفسه زيد كما تقول: الذي ضربته نفسه زيد قيل: هذا عندنا غير جائز؛ وليس ذلك لأن المحذوف هنا ليس بمنزلة المثبت بل لأمر آخر وهو أن الحذف هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم، فلو ذهبت تؤكده لنقضت الغرض، وذلك أن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان فلم يجز أن يجتمعا"[١].

ومنع ابن جني أن يؤكد الفعل المحذوف الذي دلت عليه القرينة، نحو قولهم لمن سدد سهمًا ثم أرسله نحو الغرض فسمعت صوتًا فقلت: القرطاس والله، أي: أصاب القرطاس: لا يجوز في مثله أن يقال: إصابةً القرطاس فجعلت" إصابة " مصدرا أي : مفعولا مطلقا للفعل المحذوف أصاب، لم يجز ذلك لأن الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه، ونائبة عنه فلو أكدته لنقضت الغرض[٢].

كما أنه تحدث عن تقدير المحذوف، إذ يرى أن بعض التقديرات النحوية للمحذوفات لا تساير المعنى المفهوم من العبارة، وأن فهم المعنى لا يتطلبها فكتب في" الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى "[٣]، وحاول الدفاع عن تقديرات النحويين، كما ساق بعض الأمثلة منها موضع أوجب فيه النحاة حذف الخبر، وهو ما عطف على المبتدأ فيه بواو المعية نحو: كل رجل وصنعته، وأنت وشأنك معناه أنت مع شأنك، وكل رجل مع صنعته فهذا يوهم أن الثاني خبر عن الأول، وفي قوله "مع شأنك " خبر عن أنت، وليس الأمر كذلك أن المعنى عليه، غير أن تقدير الإعراب على غيره، وإنما " شأنك " معطوف على أنت، والخبر محذوف للحمل على المعنى، فكأنه قال: كل رجل وصنعته مقرونان، وأنت وشأنك مصطحبان[٤]، وقد أدى عدم

---

[١]- الخصائص: ابن جني، صـ ٢٨٨/١

[٢]- ينظر: الخصائص: ابن جني، صـ ٢٨٨/١

[٣]- الخصائص: ابن جني، صـ ٢٨١/١

[٤]- الخصائص: ابن جني، صـ ٢٨٤/١

التناسق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى إلى وجود خلل في الأقيسة النحوية، وهو الأمر الذي أشار إليه ابن جني في أخر حديثه عن تقدير المحذوفات فقال: " وإن كان تقدير الإعراب مخالفًا لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه "[١].

ويرى ابن جني أن حذف الحروف ليس بالقياس، " وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرًا لها هي أيضًا، واختصار المختصر إجحاف به "[٢]، فيفسر ابن جني الاختصار الواقع في اللغة باستعمال الحروف بأن الحرف ينوب عن جملة أو عن كلمة، فإذا قلت: ما قام زيد، فقد أغنت "ما"عن فعل بمعنى" أنفى"، وهي جملة فعل وفاعل، وإذا قلت: قام القوم إلا زيدًا، فقد نابت "إلا " عن فعل بمعنى" أستثني"، وهي فعل وفاعل، وإذا قلت: ليت لي مالًا، فقد نابت " ليت" عن الفعل" أتمنى"، ويخلص إلى أن هذه الحروف نوائب عمَّا هو أكثر منها من الجمل، لم يجز أن تنتهكها وتجحف بها، أي لا يجوز أن تحذفها[٣].

أما ابن هشام الأنصاري فقد كان من أكثر النحاة اهتماما بظاهرة الحذف، فقد فصل القول في أدلته، وبين كيفية تقدير المحذوف مع بيان مكانه ومقداره، وفصل القول أيضا في حذف كل من الاسم والفعل والحرف والجملة، موضحا ذلك بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية [٤].

وبذلك نجد النحاة قد التفتوا إلى ظاهرة الحذف ووضعوا لها قواعد مبنية على إدراك الاستعمال العربي، وليس على مجرد التقدير المتعسف إذ يقول سيبويه : " ولكنك تضمر بعد ما أضمرت فيه العرب من الحروف والمواضع، وتظهر ما

---

[١]- الخصائص: ابن جني، صـ ٢٨٥/١

[٢]- الخصائص: ابن جني، صـ ٢٧٥/٢

[٣]- ينظر: الخصائص: ابن جني، صـ ٢٧٦/٢

[٤]- ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام صـ ٦١٣،٦٤٩/٢

أظهروا "[١]، ولكنهم في الوقت نفسه يعنون بالحذف الذي تقتضيه صناعة الإعراب، وهذا ما صرح به ابن هشام فيقول: " الحذف الذى يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفا بدون معطوف عليه، أو معمولا بدون عامل، نحو: **(لَيَقُولُنَّ اللهُ)** ونحو: **(قالُوا خَيْراً)** ونحو «خير عافاك الله» وأما قولهم في نحو: **(سَرابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ)** إن التقدير: والبرد، ونحو: **(وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّها عَلَيَّ أَنْ عَبَّدْتَ بَنِي إِسْرائِيلَ)** إن التقدير: ولم تعبدني، ففضول في فن النحو، وإنما ذلك للمفسر، وكذا قولهم: يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه أو نحو ذلك، فإنه تطفل منهم على صناعة البيان "[٢].

ويتبين لنا أن التقدير لا يرتبط بالإضمار فقط، بل يتجاوزه إلى قضايا نحوية أخرى نجملها في كل ما يعدل به عن الأصل، وهي قضايا تشمل الحمل على المعنى، والتقديم والتأخير، والزيادة، ولذلك فـ " إن التقدير الصحيح للمحذوفات عند النحاة يجب أن يراعي أمرين أساسيين هما: المعنى والصناعة النحوية، والمقصود بها الأصول النحوية العامة، والقواعد الخاصة المتفق عليها، ولذلك يمنع النحويون بعض التقديرات – أحيانا – وإن كان المعنى يجيزها لأن الأصول النحوية تتعارض معها، كما يقدرون أنواعا من المحذوفات – في أحيان أخرى – تبعا لما تمليه المقررات النحوية من أصول عامة، وقواعد خاصة، وإن كان المعنى لا يحتاج إليها "[٣]، فإن من يسلك طريق الحذف والتقدير عليه أن يتوخى الحذر، إذ على الرغم من ضرورة توافر عنصري الصناعة والدلالة في عملية التقدير فإنهما قد يتعارضان، فقد تمنع بعض التقديرات لعدم مسايرتها للأصول ويجيزها المعنى، ويجيز النحاة بعضها الآخر لمسايرتها الأصول النحوية مع عدم احتياج المعنى لها، وانطلاقا من عنصري الصناعة والدلالة صاغ النحاة قواعد تقيد عملية التقدير حصروها فيما يلي:

---

[١]- الكتاب: سيبويه، صـ ٢٦٥/١

[٢]- مغني اللبيب، ابن هشام صـ ٦٤٩،٦٥٠/٢

[٣]- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د/ طاهر سليمان حمودة، صـ ١٥٥

أولا: بيان مكان المقدر، وعرفه ابن هشام فقال:" القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي، لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محله"[١]؛ لأن تقديره في غير مكانه الأصلي يتطلب تقديرا آخر يتصل بإعادة ترتيب الجملة .

ثانيا: بيان مقدار المقدر، فيجب تقليل مقدار المحذوف ما أمكن الأمر، فيقول ابن هشام:" ينبغي تقليله ما أمكن، لتقلّ مخالفة الأصل "[٢].

ثالثا: بيان كيفية التقدير، إذا استدعى الكلام تقدير أكثر من عنصر، فيقدر أن ذلك حذف على التدريج، ولم يقع مرة واحدة، كالجار والمجرور إذا كان مضمرا عائدا على ما يحتاج إلى الرابط، فلا تقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة، بل على التدريج، كقوله تعالى: **(وَاتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً)** أي: لا تجزى فيه، ثم حذفت في فصار لا تجزيه، ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا[٣].

رابعا: ينبغي أن يقدر المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن، فإن منع من تقدير المذكور معنى أو صناعة قدّر ما لا مانع له، فيقدر في "ضربي زيدا قائما ، ضربه قائما"، فإنه من لفظ المبتدأ وأقل تقديرا[٤].

الحذف والإضمار.

فرق بعض النحويين بين الحذف والإضمار، ومنهم من زعم " إن الفاعل يضمر ولا يحذف، فإن كانوا يعنون في المضمر مالا بد منه، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه، فهم يقولون: هذا انتصب بفعل مضمر، لا يجوز إظهاره. والفعل الذي بهذه الصفة لابد منه، ولا يتمّ الكلام إلا به، وهو الناصب، فلا يوجد منصوب إلا بناصب، وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء، ويعنون بالمحذوف الأفعال، ولا يقع الحذف إلا في الأفعال أو الجمل لا في الأسماء، فهم يقولون في قولنا: (الذي ضربت زيد) إن المفعول محذوف تقديره ضربته. فإن فُرِّقَ بينهما بما هو مقطوع بأن المتكلم أراده،

---

[١]- مغني اللبيب: ابن هشام، صـ ٦١٣/٢

[٢]- مغني اللبيب: ابن هشام، صـ ٦١٥/٢

[٣]- ينظر: مغني اللبيب: ابن هشام، صـ ٦١٦،٦١٧/٢

[٤]- ينظر: مغني اللبيب: ابن هشام، صـ ٦١٧/٢

وبما يظن أن المتكلم أراده ويجوز أن لا يريده، فهو فرق، لكن إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقاً لهذا الفرق "[١]، جاء في الكليات أن " الحذف: إسقاط الشيء لفظا ومعنى، والإضمار: إسقاط الشيء لفظا لا معنى، والحذف: ما ترك ذكره في اللفظ والنية كقولك: (أعطيت زيدا)، والإضمار: ما ترك ذكره من اللفظ وهو مراد بالنية والتقدير"[٢]، وذكر الزركشي أن الإضمار يطلق على ما يبقى له أثر في اللفظ [٣]، وجاء في حاشية السهيلي " وعبر بالإضمار دون الحذف لأنهم فرقوا بينهما بأنّ الإضمار الحذف مع بقاء الأثر لأنه يشعر بوجود مقدّر له، والحذف أعم منه، وقد يستعمل كل منهما بمعنى الآخر"[٤].

لكن عند مطالعة كتب النحو والبلاغة لا نجد هذا الفرق بل نجد أن الإضمار يوضع موضع الحذف والقول نفسه يقال عن الحذف وقد يكون بينهما عموم وخصوص، وإن اختلفت التسمية فلا داعي للتفريق بينهما؛ لأنهما في الواقع يعبران عن حقيقة واحدة، واذا عدنا إلى كتاب سيبويه نجده عند حديثه عن حذف خبر المبتدأ بعد (لولا) وذلك في باب (من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء) فيقول:" وكأن المبنى عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا، فكأنه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولو القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام "[٥]، فسيبويه يسمي الباب بانه باب من الاضمار ثم يقول : هذا حذف، مما يدل على انه لا يفرق بين الاثنين في الاستعمال.

واستعمل سيبويه أيضا مصطلحا آخر للدلالة على الحذف هو(الاختزال) الذي يعرفه اللغويون المحدثون بقولهم :" حذف بعض الأصوات من الكلمة اختصارا

---

[١]- الرّد عَلى النّحاة: ابن مَضَاء القرطبي، صـ ٨٣،٨٤

[٢]- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أبو البقاء ،صـ ٣٨٤

[٣]- ينظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي، صـ ١٠٢/٣

[٤]- حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، دار صادر– بيروت، صـ ١٧٨،١٧٩/١

[٥]- الكتاب : سيبويه، صـ ٢/ ١٢٩

لبنيتها وتيسيرا للنطق بها "[١]، ومن النصوص التي استعمل فيها سيبويه مصطلح (الاختزال) قوله في الكتاب:" قولك: هنيئا مريئا كأنك قلت: ثبت لك هنيئا مريئا، وهنأه ذلك هنيئا، وإنما نصبته؛ لأنه ذكر لك خيرا أصابه رجل فقلت: هنيئا مريئا، كأنك قلت: ثبت ذلك له هنيئا مريئا أو هنأه ذلك هنيئا، فاختزل الفعل، لأنه صار بدلا من اللفظ بقولك: هنأك"[٢]،ومن المصطلحات الأخرى التي وردت في الكتاب: التوسع والاتساع، الاختصار والإيجاز، ولكن ورودها لم يكن على سبيل المرادفة لمصطلح الحذف، وهذا تشعر به عند القراءة لتعقيباته على الأمثلة التي استشهد بها للحذف، فهو يقول في أحد تعقيباته على بعض تلك الأمثلة: " ولكنه اتسع واختصر"[٣]، ويقول في موضع آخر:" ولكنه اتسع وأوجز"[٤]، أو يقول: " لكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى "[٥]، فهو يذكر الشاهد على الحذف، ثم يشير إلى المحذوف من المثال الذي يورده، ثم يعقب على ذلك مبينا الغرض أو الغاية من الحذف بالعبارات سابقة الذكر،" والظاهر أن الاتساع من باب المجاز قد يراد به المبالغة، أو أي غرض من أغراض المجاز، وليس من باب الحذف وإن كان أصله كذلك "[٦].

أما ابن جني لا يرى فرقا بين الحذف والإضمار، فيقول عند حديثه عن حذف الجملة" فأمَّا الجملة فنحو قولهم في القسم: والله لا فعلت، وتالله لقد فعلت، وأصله: أقسم بالله، فحذف الفعل والفاعل وبقيت الحال – من الجار والجواب – دليلًا على الجملة المحذوفة "[٧]، ثم نجده في نص آخر يقول: " وعبرة هذا أن الفعل المضمر إذا

---

[١]- من أسرار اللغة: إبراهيم أنيس، صـ ٩١

[٢]- الكتاب : سيبويه ، صـ ٣١٧/١

[٣]- الكتاب :صـ ٢١١/١

[٤]- الكتاب :صـ ٢١١/١

[٥]- الكتاب :صـ ٢١٢/١

[٦]- الجملة العربية تأليفها وأقسامها: فاضل السامرائي، صـ ١٠٢

[٧]- الخصائص: ابن جني، صـ ٣٦٢/٢

كان بعده اسم منصوب به ففيه فاعله مضمرا "[١]، فهو يشير إلى إسقاط الفعل وفاعله مرة بالحذف ومرة بالإضمار.

ويرى الدكتور علي أبو المكارم أن" الإضمار أو الاستتار هو أن يوجد في الصيغة ما يدل على المضمر أو المستتر، أما في حالة الحذف فلا يشترط أن يوجد في الصيغة ما يدل على المحذوف، بل يمكن أن يفهم من السياق وحده "[٢]، والاختصار وضع صيغة على وزن يسمح به نظام اللغة لتقوم مقام كلام آخر على سبيل الإيجاز، وهو بهذا يختلف عن الحذف الذي هو إسقاط لبعض العناصر المكونة للصيغة أو الكلمة، وإن كان في النهاية يمكن اعتباره لونا من ألوان الحذف؛ لأن الاختصار في مجمله حذف الفضول، ويقول ابن يعيش: " المضمراتِ وُضعت نائبةً عن غيرها من الأسماء الظاهرة لضربٍ من الإيجاز والاختصارِ"[٣].

---

[١]- الخصائص: ابن جني، صـ ٣٨٢/٢

[٢]- الحذف والتقدير في النحو العربي: د/ علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠٧،صـ ٢٠٢

[٣]- شرح المفصل: ابن يعيش، صـ ٣٠٢/٢

الخاتمة :

وبناء على هذا، فإن الحذف يعني إسقاط بعض الصيغ الموجودة في النص سواء بقي التركيب بعد الحذف على ما كان له من الإعراب، أو تغيرت حركته لتتناسب مع وضعه الإعرابي الجديد، وأن المعنى الذي يأخذه الكلام بعد الحذف يصبح أوسع دلالة وأكثر تأثيرا في النفس .

ولعل في دراسة هذا الأسلوب وسيلة مهمة تعيننا على فهم كلام العرب وأصوله وتذوقه، والإحساس بما فيه من روعة وجمال، ذلك لارتباط الحذف بالنحو والبلاغة، فالمتكلم البليغ يختار الإيجاز والحذف ما أمكنه التعبير عن فكرته بألفاظ قليلة، ويفضله على الإطناب إذ لم يكن فيه زيادة معنى أو توضيح، ويرى في هذا الإيجاز سمو بيانه، وثقة كذلك باحترام من يخاطبه أو يتحدث إليه، هذا وقد شعر النحاة والبلاغيون بأهمية أسلوب الحذف؛ لأن من عادة العرب الإيجاز والاختصار والحذف، وأنه من أبرز خصائص العربية فصاحة وبلاغة.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

- البحث الدلالي في مفاتيح الغيب: جليلة صالح،(رسالة دكتوراه)، كلية التربية، جامعة الكوفة ١٤٢٨هـ .

- البرهان في علوم القرآن، الزركشي: تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.

- الجملة العربية تأليفها وأقسامها: د/فاضل صالح السامرائي، دار الفكر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٧

- الحذف والتقدير في النحو العربي: د/ علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر، ٢٠٠٧م

- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة .

- الرّد عَلى النّحاة: أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، القرطبي، تح/ د محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

- الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ، المكتبة العصرية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ.

- الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه ،تح: عبد السلام محمد هارون ،الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨.

- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب بن موسى الحسيني لأبي البقاء الحنفي مؤسسة الرسالة، ط ٢، ١٤١٩ه ١٩٩٨م

-المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد، تح: محمد عبد الخالق عظيمة. ،الناشر: عالم الكتب – بيروت.

– المنصف: ابن جني، دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م .

– حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، دار صادر– بيروت .

– شرح المفصل: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء،الناشر دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ،الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

– ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: د/ طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع .

– معترك الأقران في إعجاز القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ،دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .

– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف بن أحمد أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام، تح/ د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله: دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

– من أسرار اللغة: د/ إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة،١٩٨٧م.